



East Gate Organization
for Sustainable Development
منظمة بوابة الشرق
للتنمية المستدامة

جاهزية الأعمال وواقع المناخ الاستثماري في العراق



الإصدار

فبراير 2025

بإشراف

د. إبراهيم ادب إبراهيم
كبير باحثين بوابة الشرق

إعداد

فريق باحثين بوابة الشرق

منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة ودورها الريادي في التنمية

الدور الذي تؤديه منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة بوصفها مركزاً للأبحاث الاقتصادية ودراسات السوق في العراق والمنطقة الاقليمية حوله، خطوة لمساعدة صنّاع السياسات، فهذه الابحاث والدراسات تقدّم حلولاً لمسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية حرجة، وتؤدي دوراً مهماً في الكشف عن الحلول العاجلة لتحقيق تنمية مستدامة تنهض بالانسان كل الانسان في هذه البقاع من المعمورة.

وقد جاءت هذه الدراسة ضمن هذا السياق علها تقدم ما يحتاجه صنّاع القرار والمختصون لاتخاذ قرارات تنهض ببلداننا وتنميتها.

يحيى عبد محجوب الحمد

رئيس منظمة بوابة الشرق



chairman@egciraq.org



+964 770 827 1309

الفهرس

الصفحة	المواضيع
02	مقدمة
04	أداء الاقتصادات
06	تصنيف العراق ضمن مؤشرات جاهزية الأعمال
06	أولاً- مؤشر دخول الأعمال
08	ثانياً- مؤشر موقع العمل
10	ثالثاً- مؤشر خدمات المرافق
12	رابعاً- مؤشر العمل
14	خامساً- مؤشر الخدمات المالية
16	سادساً- مؤشر التجارة الدولية
18	سابعاً- مؤشر الضرائب
20	ثامناً- مؤشر حل النزاعات
22	تاسعاً- مؤشر المنافسة في السوق
24	عاشرًا- مؤشر الإفلاس التجاري
26	الخلاصة

مقدمة:

بعد أن توقف البنك الدولي عن إصدار تقرير حول ممارسة الأعمال المعروف باسم Doing Business وذلك سنة 2020 نتيجة إشكاليات في حساب المؤشر، عاد ليصدر تقرير بديل هو تقرير جاهزية الأعمال Business Ready او يختصر بعبارة B-Ready. إذ يصف البنك الدولي هذا التقرير بأنه "مشروع جديد لجمع البيانات وتحليلها لمجموعة البنك الدولي لتقييم مناخ الأعمال والاستثمار في جميع أنحاء العالم، مصحوبًا بتقرير سنوي رائد للشركات، وهو أداة رئيسية لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة لتسهيل الاستثمار الخاص، وتوليد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية لمساعدة الاقتصادات على تسريع التنمية بطرق شاملة ومستدامة. وهو يحل محل مشروع ممارسة الأعمال السابق لمجموعة البنك الدولي ويحسنه. وهو يعكس نهجًا أكثر توازنًا وشفافية تجاه تقييم مناخ الأعمال والاستثمار في الاقتصاد، بناءً على توصيات من مئات الخبراء من داخل وخارج مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك من الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني".

ويهدف هذا المشروع حسب رؤية البنك الدولي إلى بناء حزمة أدوات شاملة من شأنها أن تمكن نحو 180 اقتصاداً بحلول عام 2026 من تحديد الإعدادات الدقيقة اللازمة لتنمية القطاع الخاص النابض بالحياة - وهو مزيج من الظروف التي من شأنها الحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك، وتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. كما يسعى المشروع إلى تسريع التنمية الذكية من خلال تشجيع المنافسة الصحية بين الشركات - والبلدان. يستند مشروع جاهزية الأعمال في تحقيق أهدافه إلى الوسائل الآتية:

- (1) الدعوة إلى إصلاح السياسات من خلال التواصل الفعال للمعايير الدولية، وفتح الباب لتبادل المعرفة والحوار السياسي للحكومات والقطاع الخاص ومجموعة البنك الدولي ومؤسسات التنمية الأخرى.
- (2) التوجيه إلى تغيير السياسات المحددة من خلال البيانات والمعلومات الشاملة وذات الصلة، والتي توضح كيف وإلى أي مدى يتخلف كل اقتصاد عن الممارسات الدولية الجيدة.
- (3) بحث البيانات المفصلة وتحليلها، مما يلقي الضوء على محركات القطاع الخاص وآليات تنميته.

يشمل تقرير جاهزية الأعمال لسنة 2024 خمسين اقتصاداً تغطي جميع مستويات الدخل والمناطق الجغرافية حول العالم. حيث مقرر له أن يتوسع في التغطية الجغرافية ليشمل أكثر من 100 اقتصاد سنة 2025، وحوالي 180 اقتصاداً سنة 2026.

وتعد البيانات والأساليب المستخدمة في التقرير أكثر صرامة وشفافية من تلك المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. فهي تجمع بين أحكام أكثر من 2500 خبير في مناخ الأعمال واستجابات أكثر من 29 ألف شركة في الاستطلاع. وهي أكثر شمولاً من أي شيء حاولت مؤسسة دولية القيام به حتى الآن - وهي ذات قيمة فورية للاقتصادات الخمسين التي يغطيها هذا التقرير.

الإطار التحليلي لبرنامج جاهزية الأعمال:

تم تنظيم برنامج جاهزية الأعمال وفقاً للمواضيع الأساسية لتنمية القطاع الخاص والتي تتوافق مع مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة ومشاركتها في السوق أثناء فتح أو تشغيل (أو توسيع) أو إغلاق (أو إعادة تنظيم) شركة. هذه المواضيع هي:

- (1) دخول الأعمال
- (2) موقع الأعمال
- (3) خدمات المرافق

- 4) العمالة
- 5) الخدمات المالية
- 6) التجارة الدولية
- 7) الضرائب
- 8) حل النزاعات
- 9) المنافسة في السوق
- 10) إفلاس الأعمال.

لكل موضوع، من منظور جاهزية الأعمال، ثلاثة ركائز هي:

أولاً- الإطار التنظيمي (اللوائح): ويتكون من القواعد واللوائح التي يجب على الشركات اتباعها عند فتح أو تشغيل (أو توسيع) أو إغلاق (أو إعادة تنظيم) شركة. إذ تميز المؤشرات في إطار هذه الركيزة بين القواعد واللوائح التي تعزز الوضوح والإنصاف واستدامة بيئة الأعمال وتلك التي تمنع النشاط الريادي بشكل غير ضروري.

ثانياً- الخدمات العامة: التي تمتد إلى المرافق التي توفرها الحكومات لدعم الامتثال للوائح والمؤسسات والبنية الأساسية التي تمكن الأنشطة التجارية. إذ تقتصر المؤشرات في إطار هذه الركيزة على نطاق بيئة الأعمال في المجالات المتعلقة بدورة حياة الشركة. وهي تؤكد على جوانب مثل الرقمنة والتشغيل البيئي للخدمات الحكومية والشفافية.

ثالثاً- الكفاءة التشغيلية: التي تلتقط سهولة الامتثال للإطار التنظيمي والاستخدام الفعال للخدمات العامة ذات الصلة المباشرة بالشركات.

في إطار هذه الركائز، تحدد السمات المشتركة عملية التجميع في فئة معينة. إذ تحتوي كل فئة فرعية على عدد من المؤشرات. وفي جميع المواضيع والركائز، يحلل مشروع جاهزية الأعمال ما يقرب من 1200 مؤشراً. ويركز مشروع جاهزية الأعمال على القضايا التي توجد فيها ممارسات جيدة راسخة ويستخدم مقاييس قابلة للقياس تسلط الضوء على المجالات القابلة للتنفيذ والتي تخضع للتغيير من خلال إصلاح السياسات. وتشمل البيانات المستمدة من المصادر الأولية التي تم جمعها خصيصاً لمشروع جاهزية الأعمال، الجوانب الأكثر صلة بكل موضوع. ويتضمن التقييم بيانات حول ثلاثة مجالات متقاطعة ذات أهمية متزايدة في الاقتصادات الحديثة هي:

التبني الرقمي سواء من قبل الحكومات أو الشركات، والذي يركز على مجالات محددة من بيئة الأعمال.

الاستدامة البيئية عبر تقييم المؤشرات ذات الصلة التي تعكس الأحكام التنظيمية البيئية التي تؤثر على العمليات التجارية.

الجنس، من خلال جمع وتوافر البيانات المجهولة المصدر والمفصلة حسب الجنس، بالإضافة إلى قياس تنفيذ واستهداف البرامج واللوائح الحساسة للجنس التي تؤثر على الشركات في الاقتصادات حول العالم.

ينتج تقرير جاهزية الأعمال مجموعتين من النتائج: واحدة تتكون من 10 درجات تخص المواضيع وأخرى تتألف من ثلاث درجات تخص الركائز. ويمكن أن تتراوح درجات الموضوع والركيزة من الصفر إلى المائة. إذ يتم إنشاء كل درجة من درجات الموضوع عبر حساب متوسط الدرجات المخصصة لكل من الركائز الثلاث (الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية) لهذا الموضوع. في إطار هذه الركائز، تحدد السمات المشتركة عملية التجميع في فئة معينة تحتوي على عدد من الفئات الفرعية. وفي المقابل، تحتوي كل فئة فرعية على عدد من المؤشرات.

ويتم تخصيص النقاط لكل مؤشر وفقاً لمساهمته في مرونة الشركة (أي سهولة العمل من منظور الشركة) و/أو الفوائد الاجتماعية (أي التأثير على القطاع الخاص الأوسع). ثم يتم تجميع نقاط المؤشرات لتحديد إجمالي النقاط للفئة الفرعية والفئة الرئيسية، وفي النهاية الركييزة. ويتم ترجيح الفئات الرئيسية والفئات الفرعية لتعكس أهميتها وصلتها بهذه الركييزة. كما يتم توحيد درجة كل ركييزة في موضوع ما لتتراوح من 0 إلى 100. وبالنسبة لدرجات الركييزة، يتم إنشاء كل درجة من خلال حساب متوسط الدرجات المخصصة لهذه الركييزة (الإطار التنظيمي، أو الخدمات العامة، أو الكفاءة التشغيلية) عبر 10 مواضيع.

يجمع مشروع جاهزية الأعمال بين البيانات الأولية التي تم جمعها من آلاف المتخصصين - كل منهم خبير في القطاع الخاص في اقتصاد معين - مع البيانات التي تم جمعها مباشرة من الشركات العاملة في ذلك الاقتصاد. لتحقيق هذه الغاية، يستخدم مشروع جاهزية الأعمال استبيانات الخبراء المصممة خصيصاً لجمع البيانات الخاصة ببركيزتي الإطار التنظيمي والخدمات العامة من المتخصصين في كل موضوع. بالإضافة إلى ذلك، تجمع مسوحات البنك الدولي للمؤسسات البيانات مباشرة من الشركات للمؤشرات ضمن ركييزة الكفاءة التشغيلية. ويستخدم المشروع أيضاً استبيانات الخبراء لجمع البيانات حول مؤشرات الكفاءة التشغيلية التي لا تواجهها الشركات نفسها بشكل روتيني، في مواضيع مثل دخول الأعمال وإفلاس الشركات، لأن المسوحات المخصصة ستكون باهظة التكلفة للغاية. يحاول مشروع جاهزية الأعمال تحقيق التوازن بين قابلية مقارنة البيانات عبر الاقتصادات وتمثيل البيانات داخل كل اقتصاد. وتعالج استبيانات الخبراء هذا التوازن باستخدام معايير واسعة، بدلاً من دراسات الحالة الضيقة، لقياس بيئة الأعمال التي تواجهها معظم الشركات، مع الاحتفاظ بالقدرة على المقارنة عبر الاقتصادات. كما تعالج المسوحات على مستوى الشركة التوازن باستخدام عينات تمثيلية للشركات المسجلة، مما يسمح بمقارنة متوسط أو تجربة نموذجية للشركات الفعلية. وبالتالي، يغطي جاهزية الأعمال المعلومات ذات الصلة بالشركات ذات الأحجام والمواقع المختلفة، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والملكية الأجنبية والمحلية. ويخضع تقرير جاهزية الأعمال لأعلى معايير سلامة البيانات، بما في ذلك عمليات جمع البيانات السليمة، و ضمانات البيانات القوية، وبروتوكولات الموافقة الواضحة

أداء الاقتصادات

يتم تقسيم الاقتصادات إلى خمس مجموعات متساوية (خماسيات)، من أعلى إلى أدنى أداء، بناءً على درجاتها داخل كل ركييزة (اللوائح، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية). ويسمح نظام التصنيف هذا لصناع السياسات بتحديد مجالات التحسين في اقتصادهم بسهولة. وقد تم تلخيص بيانات الاقتصادات الخمسين الواردة في التقرير الأول في الجدول (1).

الجدول (1): أداء الاقتصادات حسب الركييزة

الركييزة الأولى - الإطار التنظيمي		الركييزة الثانية - الخدمات العامة		الركييزة الثالثة - الكفاءة التشغيلية	
المجر	78.23	إستونيا	73.31	سنغافورة	87.33
البرتغال	78.11	سنغافورة	70.4	جورجيا	84.75
جورجيا	77.67	كرواتيا	70.24	رواندا	81.31
سلوفاكيا	77.29	البرتغال	69.53	إستونيا	80.28
كولومبيا	76.5	المجر	69.5	هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	78.52
بلغاريا	76.33	نيوزيلندا	68.91	نيوزيلندا	76.39

75.81	مقدونيا الشمالية	68.17	سلوفاكيا	76.19	رومانيا
74.82	بلغاريا	67.37	رواندا	75.6	اليونان
74.71	جمهورية قيرغيزستان	66.28	كولومبيا	75.07	المكسيك
72.78	فيتنام	64.51	اليونان	73.48	كرواتيا
72.21	نيبال	64.03	بلغاريا	72.84	إستونيا
71.14	سلوفاكيا	63.58	كوستاريكا	72.48	الجبل الأسود
71.03	الجبل الأسود	63.44	إندونيسيا	72.4	هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين
70.68	المجر	63.33	جورجيا	72.37	سنغافورة
70.53	البرتغال	63.19	رومانيا	71.41	كوستاريكا
70.49	بنغلاديش	62.64	هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	70.68	الفلبين
70.05	البوسنة والهرسك	59.76	بيرو	70.35	رواندا
69.79	موريشيوس	58.66	المغرب	69.95	مقدونيا الشمالية
68.32	ساموا	57.25	المكسيك	69.51	بيرو
68.31	كرواتيا	56.28	موريشيوس	69.03	توغو
67.73	بوتسوانا	53.56	مقدونيا الشمالية	68.92	المغرب
66.55	بربادوس	53.41	فيتنام	68.16	كوت ديفوار
66.38	كولومبيا	51.56	تنزانيا	67.45	البوسنة والهرسك
66.06	ليسوتو	50.8	الفلبين	67.45	نيوزيلندا
65.9	باكستان	50.68	باراجواي	66.91	غانا
65.74	رومانيا	49.58	توغو	66.81	فيتنام
64.36	توغو	49.29	نيبال	66.01	بوتسوانا
63.57	سيشيل	48.92	الجبل الأسود	65.22	جمهورية قيرغيزستان
62.15	تنزانيا	48.52	بوتسوانا	65	تنزانيا
61.73	المكسيك	47.67	غانا	64.55	موريشيوس
61.31	إندونيسيا	46.4	بربادوس	63.98	إندونيسيا
60.66	كمبوديا	45.36	السلفادور	62.94	كمبوديا
60.6	باراجواي	44.97	باكستان	61.22	تشاد
59.66	المغرب	41.64	بنغلاديش	61.11	جمهورية أفريقيا الوسطى
58.98	اليونان	41.23	جمهورية قيرغيزستان	60.9	باراجواي
57.95	الفلبين	40.34	كوت ديفوار	60.38	السلفادور
56.2	بيرو	40.04	ساموا	59.34	نيبال
54.53	السلفادور	39.14	كمبوديا	59.1	باكستان
54.42	غانا	37.89	ليسوتو	58.85	سيشيل
53.66	كوستاريكا	37.81	البوسنة والهرسك	58.81	بربادوس

52.75	الضفة الغربية وقطاع غزة	37.21	سيشيل	57.38	مدغشقر
52.51	سيراليون	32.06	فانواتو	57.13	ساموا
52.29	مدغشقر	31.64	مدغشقر	56.99	بنغلاديش
50.31	كوت ديفوار	30.73	سيراليون	54.94	ليسوتو
48.44	غامبيا	28.42	الضفة الغربية وقطاع غزة	54.09	سيراليون
48.05	تشاد	23.8	تيمور - ليشتي	53.37	غامبيا
46.79	العراق	23.51	تشاد	50.44	فانواتو
44.83	تيمور - ليشتي	21.45	العراق	49.39	العراق
43.94	فانواتو	20.11	غامبيا	47.54	الضفة الغربية وقطاع غزة
40.36	جمهورية أفريقيا الوسطى	18.35	جمهورية أفريقيا الوسطى	46.21	تيمور - ليشتي

تصنيف العراق ضمن مؤشرات جاهزية الأعمال:

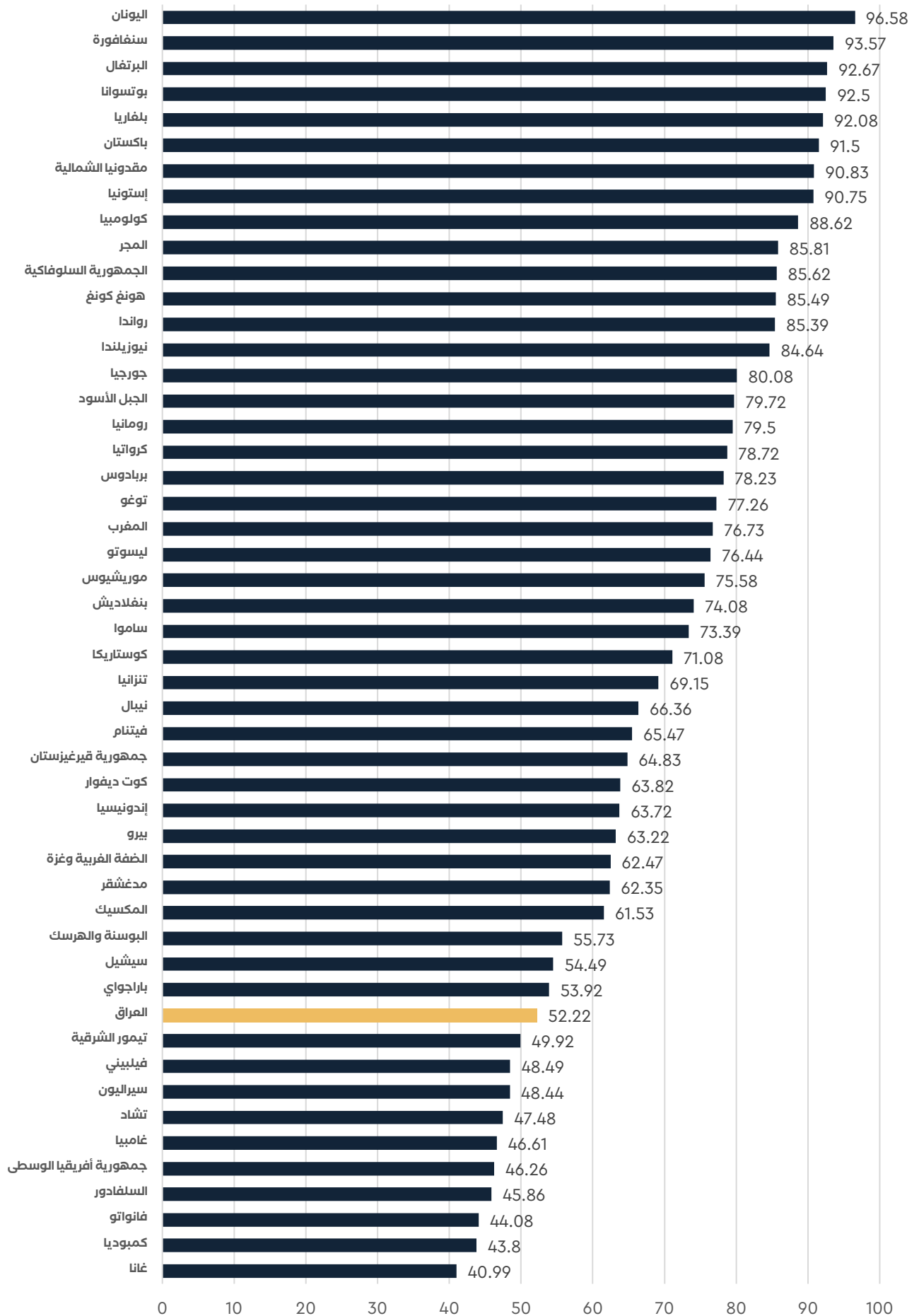
يقع العراق ضمن الفئة الأخيرة من حيث الأداء الاقتصادي حسب الركائز الثلاث التي تستند إليها مؤشرات جاهزية الأعمال كما موضح في الجدول (1)، أما تصنيفه من حيث مواضيع مؤشرات جاهزية الأعمال فمتفاوت من موضوع لآخر، إذ يحتل درجات مقبولة في خدمات المرافق والعمالة ودخول الأعمال. ففي هذه المجالات، نفذ الاقتصاد العراقي ممارسات جيدة من حيث اللوائح الخاصة بسلامة توصيلات الكهرباء والمياه، كما أنه يوفر مراكز توظيف وتدريب لدعم الباحثين عن عمل، ولا يفرض قيودًا على دخول الأعمال التجارية على الشركات الأجنبية. في المقابل يحتل العراق درجات متدنية في إفلاس الأعمال والمنافسة في السوق والضرائب. ففي هذه المجالات، يفتقر الاقتصاد العراقي إلى المعلومات العامة حول عدد إجراءات التنصيف وإعادة التنظيم ومدتها، وأنظمة الابتكار مثل مكاتب نقل التكنولوجيا أو المتنزهاة العلمية والتكنولوجية، والخدمات الرقمية لدفع الضرائب. وفيما يأتي تصنيف العراق ضمن المواضيع العشر كل على حدا.

أولاً- مؤشر دخول الأعمال:

يقيس مؤشر دخول الأعمال عملية تسجيل وبدء عمليات الشركات ذات المسؤولية المحدودة الجديدة عبر ثلاثة ركائز. الأولى تقيس جودة اللوائح الخاصة بدخول الأعمال، وتشمل 35 مؤشرا فرعيا تغطي الميزات القانونية للإطار التنظيمي الضرورية لتبني الممارسات الجيدة للشركات الناشئة. والثانية تقيس مدى توفر الخدمات العامة الرقمية وشفافية المعلومات لدخول الأعمال وتشمل 25 مؤشرا فرعيا. والثالثة تقيس الوقت والتكلفة اللازمين لتسجيل الشركات المحلية والأجنبية الجديدة وتشمل 4 مؤشرات فرعية تغطي كلفة تسجيل الشركات المحلية والأجنبية كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تقدر بـ 71% و 72% على التوالي، وعدد أيام تسجيل الشركات المحلية والأجنبية والذي يقدر بـ 21 يوم و 31 يوم على التوالي.

وقد أحرز العراق درجة 52 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 40 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (1).

الشكل (1): مؤشر دخول الأعمال



ثانياً- مؤشر موقع العمل:

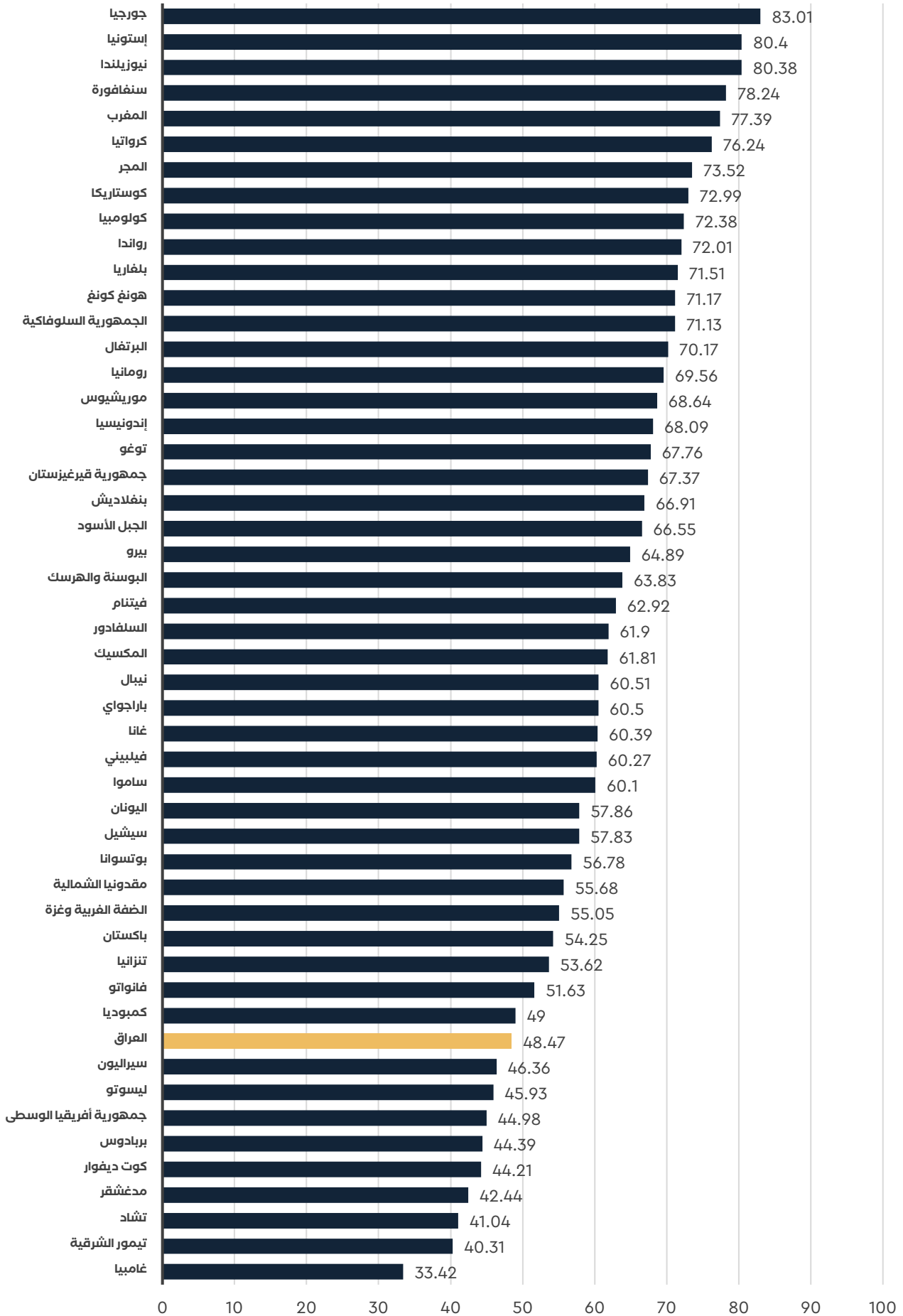
يقيس مؤشر موقع العمل ثلاثة خيارات مختلفة للشراء والتأجير والبناء متاحة لرواد الأعمال لاختيار الموقع المناسب لإنشاء شركتهم، عبر ثلاثة ركائز، الأولى تقيس جودة اللوائح المتعلقة بنقل الملكية والبناء والتطوير البيئية، وتشمل 66 مؤشراً فرعياً تغطي الميزات القانونية للإطار التنظيمي الضروري لتأجير العقارات، وملكية العقارات، والتخطيط الحضري، والتراخيص البيئية. والثانية تقيس جودة الخدمات العامة وشفافية المعلومات في توفير نقل الملكية والبناء والتطوير البيئية وتشمل 52 مؤشراً فرعياً. والثالثة تقيس الكفاءة التشغيلية لإنشاء موقع تجاري في الممارسة العملية وتشمل 8 مؤشرات فرعياً تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت اللازم للحصول على تصريح بناء (14 يوم).
- (2) مؤشر تصورات الوصول إلى الأراضي كقييد 33.
- (3) الوقت اللازم للحصول على تصريح بناء (90 يوم).
- (4) تكلفة الحصول على تصريح بناء (%362 من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).
- (5) الوقت اللازم للحصول على عقار (68 يوم).
- (6) تكلفة الحصول على عقار (%80 من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).
- (7) الوقت اللازم للحصول على التصاريح البيئية (غير متاح).
- (8) تكلفة الحصول على التصاريح البيئية (% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) (غير متاح).

يضمن التفاعل بين هذه الركائز الثلاث تقييماً شاملاً لموقع العمل، وموازنة الجودة التنظيمية، وشفافية الخدمة، والكفاءة التشغيلية لخلق بيئة مثالية لتأسيس الأعمال. تأخذ الركائز الثلاث في الاعتبار كل من مرونة الشركة والفوائد الاجتماعية الأوسع. كما أنها تضمن نهجاً أكثر توازناً يأخذ في الاعتبار احتياجات القطاع الخاص مع حماية المصالح العامة، مثل الاستدامة البيئية والسلامة العامة.

وقد أحرز العراق درجة 48 ضمن هذا المؤشر، واحتل المرتبة 41 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (2).

الشكل (2): مؤشر موقع العمل



ثالثاً- مؤشر خدمات المرافق:

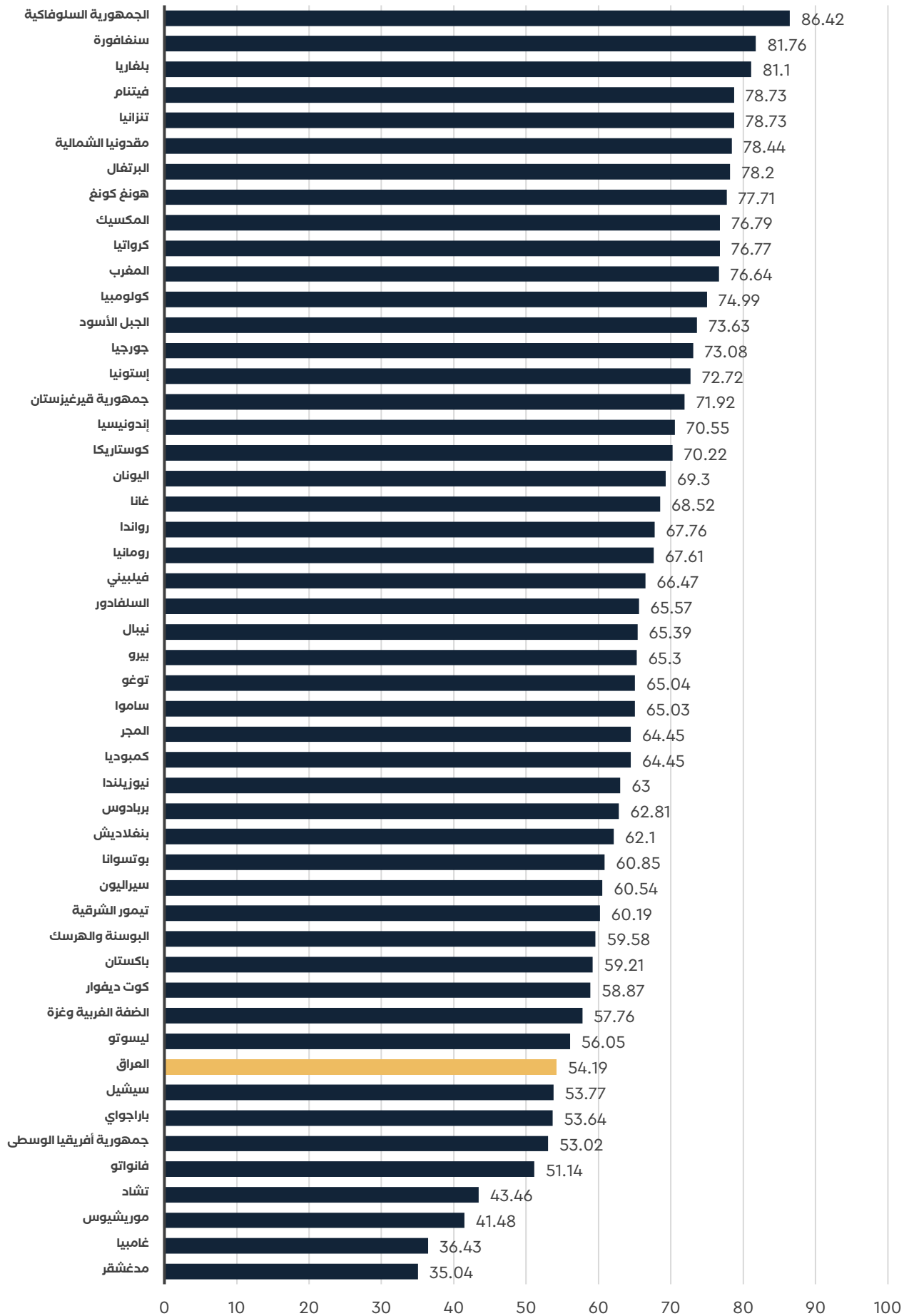
يقيس مؤشر خدمات المرافق فعالية الأطر التنظيمية، وجودة حوكمة وشفافية آليات تقديم الخدمة، فضلاً عن الكفاءة التشغيلية لتوفير خدمات الكهرباء والمياه والإنترنت. في إطار الركيزة الأولى، يقيس مؤشر خدمات المرافق فعالية التنظيم المتعلق بخدمات الكهرباء والمياه والإنترنت، ويشمل 33 مؤشراً فرعياً تغطي الميزات القانونية للإطار التنظيمي الضرورية للنشر الفعال للاتصالات والخدمات الموثوقة والسلامة والاستدامة البيئية لتوفير واستخدام خدمات المرافق. تقيس الركيزة الثانية للمؤشر جودة الحوكمة والشفافية في تقديم خدمات المرافق، وبالتالي تقييم التوفير الفعلي لخدمات المرافق وتشمل 43 مؤشراً فرعياً. بينما تقيس الركيزة الثالثة الوقت اللازم للحصول على اتصالات الكهرباء والمياه والإنترنت، فضلاً عن موثوقية إمداد خدمات المرافق وتشمل 9 مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت المستغرق للحصول على توصيلة كهربائية عند تقديم الطلب (3 أيام)
- (2) نسبة الشركات التي تمتلك أو تشترك في مولد كهربائي (77%)
- (3) عدد حالات انقطاع الكهرباء في شهر نموذجي (12 مرة)
- (4) متوسط مدة انقطاع الكهرباء في شهر نموذجي (ساعات) غير متاح
- (5) الخسائر الناجمة عن انقطاعات الكهرباء (% من المبيعات السنوية) غير متاح
- (6) الوقت المستغرق للحصول على توصيلة إنترنت (1 يوم)
- (7) نسبة الشركات التي لا تعاني من انقطاعات الإنترنت (71%)
- (8) الوقت المستغرق للحصول على توصيلة مياه عند تقديم الطلب (1 يوم)
- (9) نسبة الشركات التي لا تعاني من نقص المياه (74%)

يضمن التفاعل بين هذه الركائز الثلاث تقييماً شاملاً لموقع العمل، وموازنة الجودة التنظيمية، وشفافية الخدمة، والكفاءة التشغيلية لخلق بيئة مثالية لتأسيس الأعمال. تأخذ الركائز الثلاث في الاعتبار كل من مرونة الشركة والفوائد الاجتماعية الأوسع. كما أنها تضمن نهجاً أكثر توازناً يأخذ في الاعتبار احتياجات القطاع الخاص مع حماية المصالح العامة، مثل الاستدامة البيئية والسلامة العامة.

وقد أحرز العراق درجة 54 ضمن هذا المؤشر، واحتل المرتبة 42 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (3).

الشكل (3): مؤشر خدمات المرافق

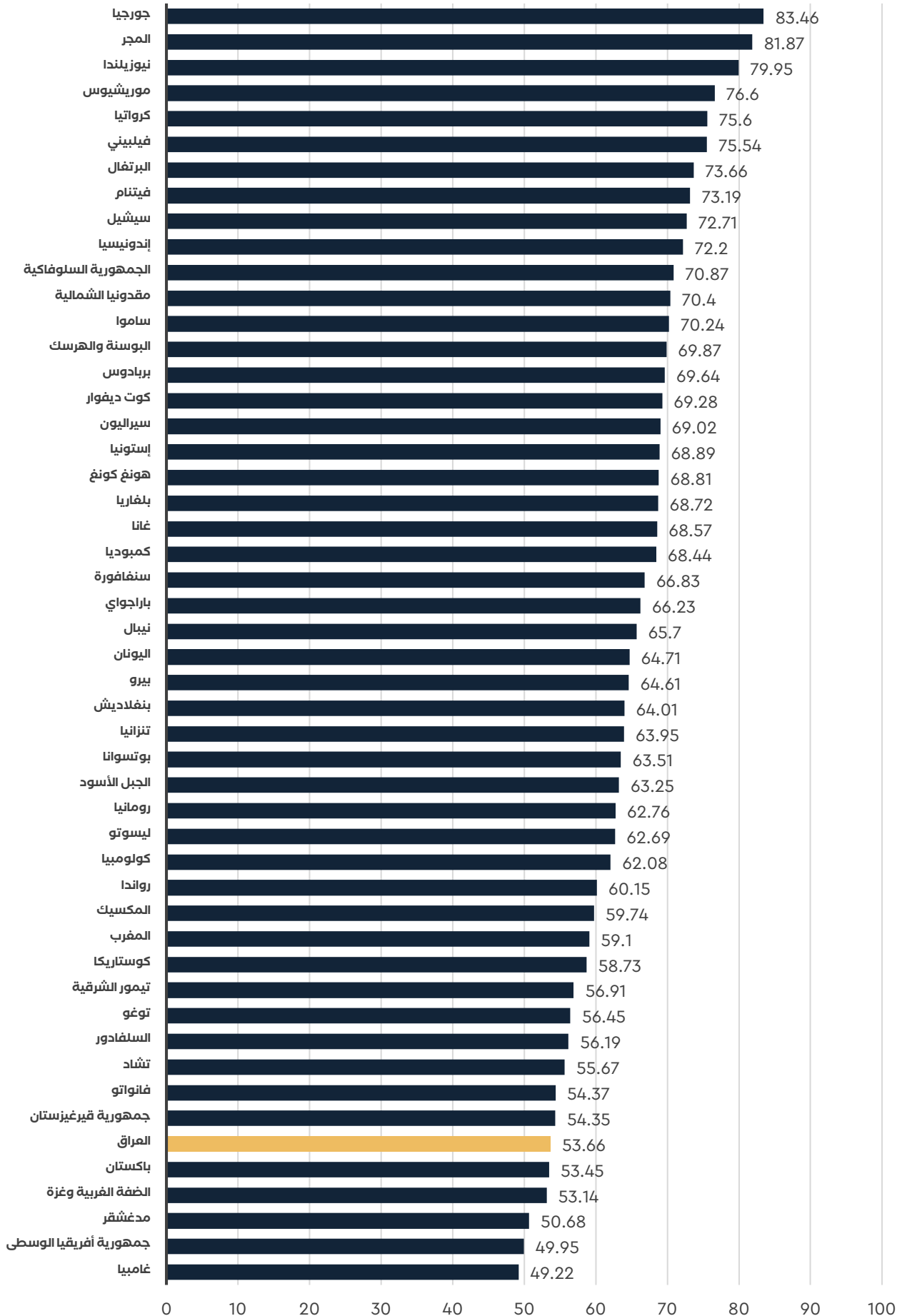


رابعاً- مؤشر العمل:

يقيس مؤشر العمل الممارسات الجيدة في لوائح العمل والخدمات العامة من منظور كل من الشركات والموظفين عبر ثلاثة ركائز. تقيس الأولى جودة لوائح العمل المتعلقة بظروف العمال والقيود والتكاليف المتعلقة بالتوظيف، وتشمل 33 مؤشراً فرعياً تغطي السمات القانونية للإطار التنظيمي الضرورية لعمل سوق العمل وتزويد أصحاب العمل والموظفين بالتزاماتهم والضمانات ذات الصلة. و تقيس الثانية مدى كفاية الخدمات العامة للعمالة، ويقوم توفير الحماية الاجتماعية بحكم الأمر الواقع والإطار المؤسسي الذي يعتمد عليه سوق العمل وإنفاذ لوائح العمل وتشمل 21 مؤشراً فرعياً. بينما تقيس الثالثة الكفاءة التشغيلية للوائح العمل والخدمات العامة في الممارسة العملية وتشمل 9 مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت اللازم لفصل العامل الدائم بدوام كامل (أسبوع).
 - (2) أسابيع مدفوعة الأجر كمكافأة نهاية الخدمة (0 اسابيع)
 - (3) نسبة الشركات المتورطة في نزاع عمالي خلال السنوات الثلاث الماضية (26%)
 - (4) الوقت اللازم لحل نزاع عمالي (شهر)
 - (5) نسبة الشركات التي تمت زيارتها أو تفتيشها من أجل الصحة والسلامة (17%)
 - (6) نسبة الشركات التي أصدرت تقريراً بشأن فحص الصحة والسلامة (73%)
 - (7) ضرائب العمل كنسبة مئوية من إجمالي الضرائب المدفوعة في السنة المالية الماضية (12%)
 - (8) مؤشر تصورات لوائح العمل كقيد (53).
 - (9) نسبة الشركات التي تقدم برامج تدريبية رسمية لموظفيها الدائمين بدوام كامل (17%).
- وقد أحرز العراق درجة 54 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 45 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (4).

الشكل (4): مؤشر العمالة



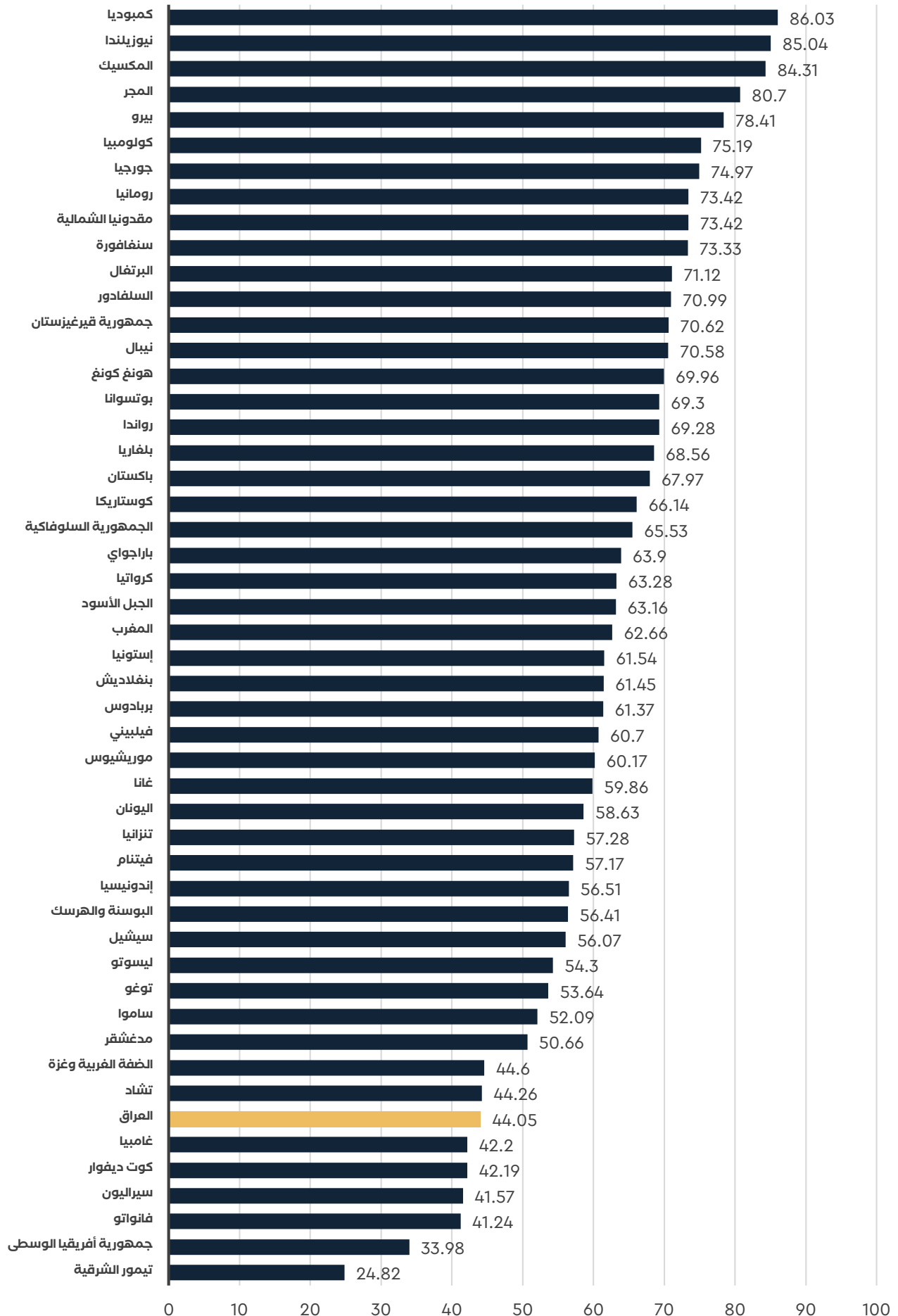
خامسا- مؤشر الخدمات المالية:

يقيس مؤشر الخدمات المالية أربعة مجالات - الإقراض التجاري؛ والمعاملات المضمونة؛ والمدفوعات الإلكترونية؛ ومعلومات الائتمان - عبر ثلاثة ركائز. تقيس الأولى فعالية التنظيم المتعلق بالإقراض التجاري والمعاملات المضمونة والمدفوعات الإلكترونية، وتشمل 23 مؤشرا فرعيا تغطي السمات القانونية للأطر التنظيمية. وتقيس الثانية إمكانية الوصول إلى المعلومات في البنية الأساسية للائتمان من خلال تقييم تشغيل مكاتب الائتمان والسجلات وتشغيل سجلات الضمانات. وتشمل 6 مؤشرات فرعية، بينما تقيس الركيزة الثالثة الكفاءة التشغيلية لـ (أ) الحصول على قرض؛ (ب) تسجيل مصلحة أمنية وكذلك التوقيت المناسب لتبادل معلومات الائتمان؛ و (ج) استخدام المدفوعات الإلكترونية وكفاءتها. وتشمل 11 مؤشرا فرعيا تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت المستغرق لتلقي قرار بشأن طلب القرض (33 يوم)
- (2) نسبة الشركات التي أفادت بأن الأسعار أو الضمانات أو الإجراءات غير المواتية هي السبب الرئيسي لعدم التقدم بطلبات القروض (53%).
- (3) مؤشر تصورات الوصول إلى التمويل كقياس (35).
- (4) نسبة المدفوعات المستلمة باستخدام المدفوعات الإلكترونية (14%)
- (5) الوقت المستغرق لتلقي النوع الرئيسي من المدفوعات الإلكترونية (يوم واحد).
- (6) تكلفة تلقي النوع الرئيسي من المدفوعات الإلكترونية (5% من المعاملة).
- (7) نسبة المدفوعات التي تتم باستخدام المدفوعات الإلكترونية (6%).
- (8) تكلفة إجراء النوع الرئيسي من المدفوعات الإلكترونية (3% من المعاملة).
- (9) الوقت المستغرق لتسجيل المصالح الأمنية الجديدة في سجل الضمانات (14 اسبوع).
- (10) تكلفة تسجيل المصالح الأمنية في سجل الضمانات (% من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) غير متاح.
- (11) الوقت المستغرق لعكس معلومات تقرير الائتمان الجديدة من تاريخ التقديم (يوم واحد).

وقد أحرز العراق درجة 44 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 46 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (5).

الشكل (5): مؤشر الخدمات المالية



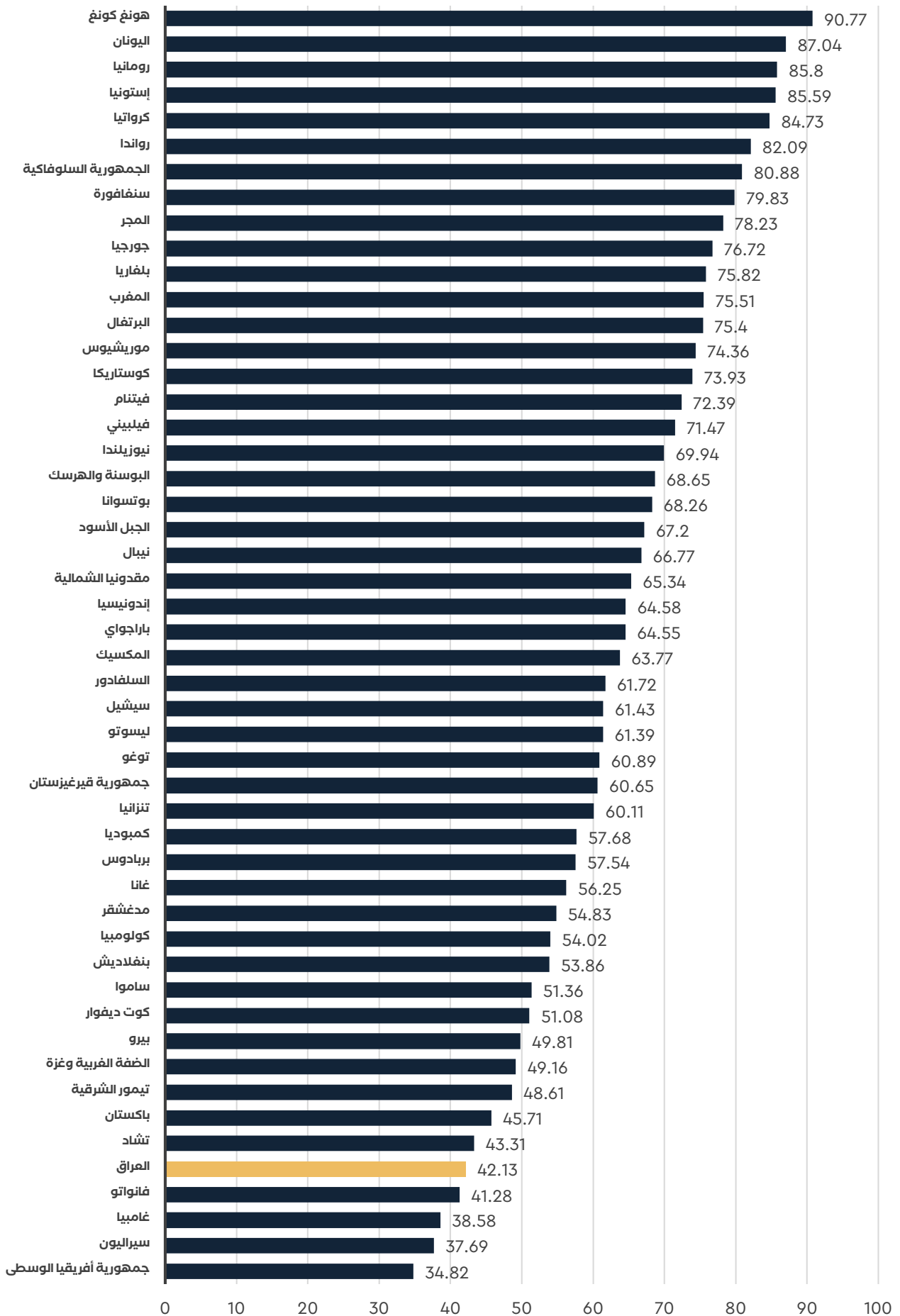
سادسا- مؤشر التجارة الدولية:

يقيس مؤشر التجارة الدولية جوانب مختلفة من التجارة الدولية - التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والتجارة الرقمية - عبر ثلاثة ركائز. تقيس الركيزة الأولى جودة اللوائح المتعلقة بالتجارة الدولية، وتشمل 104 مؤشرا فرعيا تغطي الميزات القانونية للإطار التنظيمي الضرورية لإنشاء بيئة غير تمييزية وشفافة وقابلة للتنبؤ وأمنة لتسخير إمكانات التجارة الدولية. وتقيس الركيزة الثانية البنية التحتية الرقمية والمادية المتعلقة بالتجارة الدولية وجودة إدارة الحدود، وتشمل 53 مؤشرا فرعيا تقيّم تقديم الخدمات العامة بحكم الأمر الواقع لتيسير التجارة الدولية. وتقيس الركيزة الثالثة الوقت والتكلفة للامتثال لمتطلبات التصدير والاستيراد، والمشاركة في التجارة الرقمية عبر الحدود، فضلاً عن العقبات الرئيسية المتصورة أمام التجارة الدولية وتشمل 7 مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت اللازم لتخليص البضائع المصدرة من جميع وكالات مراقبة الحدود (30 يوم).
- (2) تكاليف FCA للامتثال لجميع متطلبات التصدير (6% من قيمة البضائع المصدرة).
- (3) الوقت اللازم لتخليص البضائع المستوردة من جميع وكالات مراقبة الحدود (60 يوم).
- (4) تكاليف DAP للامتثال لجميع متطلبات الاستيراد (8% من قيمة البضائع المستوردة).
- (5) مؤشر تصورات النقل كقيّد (55).
- (6) مؤشر تصورات اللوائح الجمركية والتجارية كقيّد (42).
- (7) نسبة الشركات التي يتم شحن صادراتها بالطرد الرئيسي (29%).

وقد أحرز العراق درجة 42 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 46 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (6).

الشكل (6): مؤشر التجارة الدولية



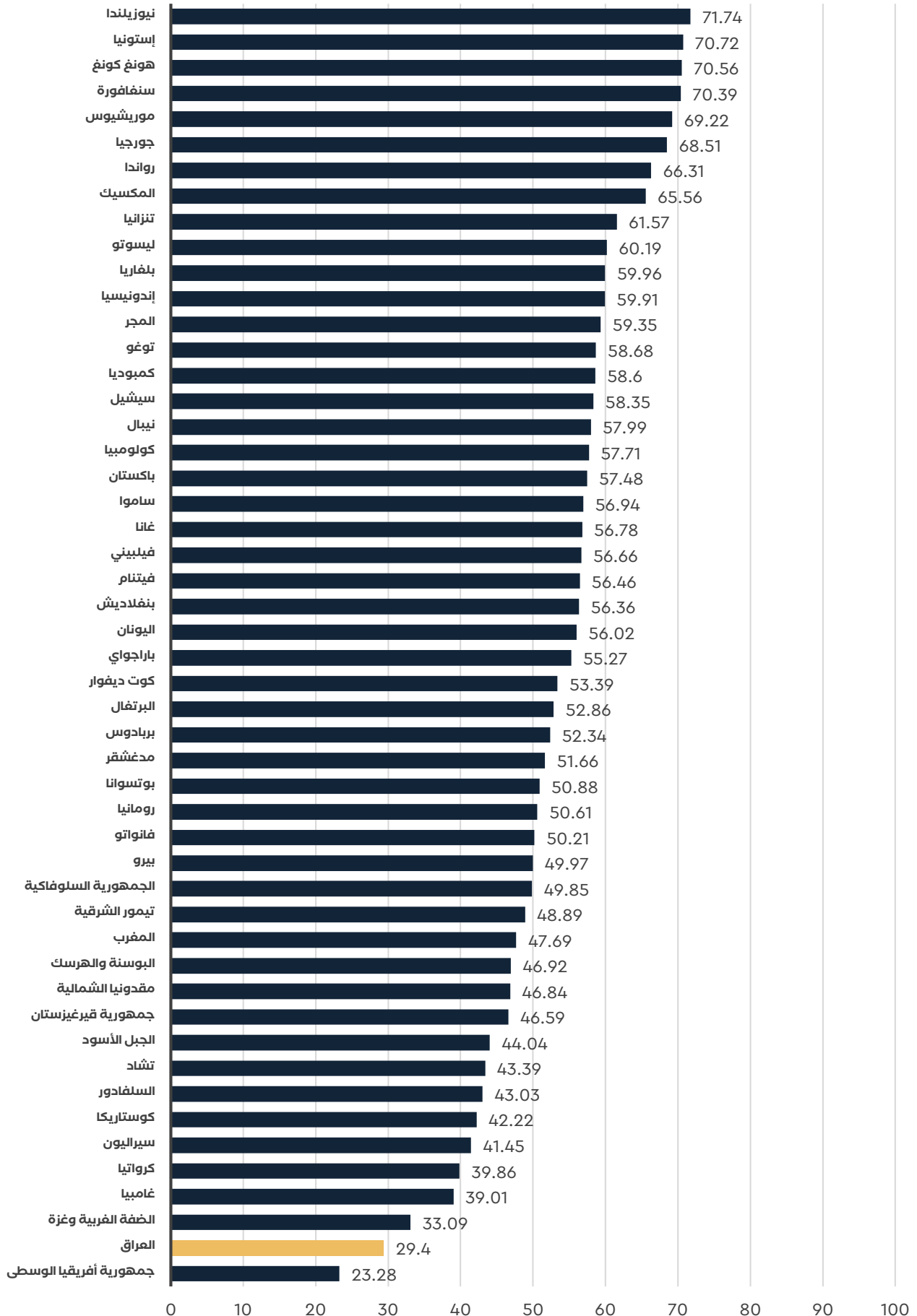
سابعاً- مؤشر الضرائب:

يقيس مؤشر الضرائب جودة التنظيم والإدارة والتنفيذ العملي للأنظمة الضريبية عبر ثلاثة ركائز. تقيس الركيزة الأولى جودة التنظيم المتعلق بالضرائب، وتشمل 13 مؤشراً فرعياً تغطي كل من الإطار القانوني (بحكم القانون) وتنفيذ المتطلبات القانونية (بحكم الأمر الواقع). وتقيس الركيزة الثانية جودة الإدارة الضريبية من خلال تقييم الخدمات العامة المتعلقة بالمسائل الضريبية وتشمل 16 مؤشراً فرعياً. بينما تقيس الركيزة الثالثة الفعالية العملية للأنظمة الضريبية والخدمات العامة المطبقة وتشمل 9 مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت المستغرق لإعداد وتقديم ودفع الضرائب (60 ساعة).
- (2) النسبة المئوية للشركات المستجيبة التي استخدمت الأنظمة الإلكترونية لتقديم الضرائب (57%).
- (3) النسبة المئوية للشركات المستجيبة التي استخدمت الأنظمة الإلكترونية لدفع الضرائب (57%).
- (4) إجمالي الوقت بين أول تفاعل مع المدققين واستلام تقرير التحقيق النهائي (اسبوع).
- (5) الوقت بين لحظة تقديم دافع الضرائب للمطالبة ولحظة صدور القرار (90 يوماً).
- (6) النسبة المئوية للشركات التي لم تتقدم بطلب استرداد ضريبة القيمة المضافة بسبب كون الإجراءات مرهقة للغاية (71%).
- (7) الوقت المستغرق لتلقي استرداد ضريبة القيمة المضافة المعدل بعدد الشركات التي أبلغت عن مشكلات في استرداد ضريبة القيمة المضافة (10 أسابيع)
- (8) معدل الضريبة الفعلي للضرائب القائمة على الدخل (26%).
- (9) معدل الضريبة الفعلي لضرائب العمل والمساهمات الاجتماعية (12).

وقد أحرز العراق درجة 29 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 49 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (7).

الشكل (7): مؤشر الضرائب



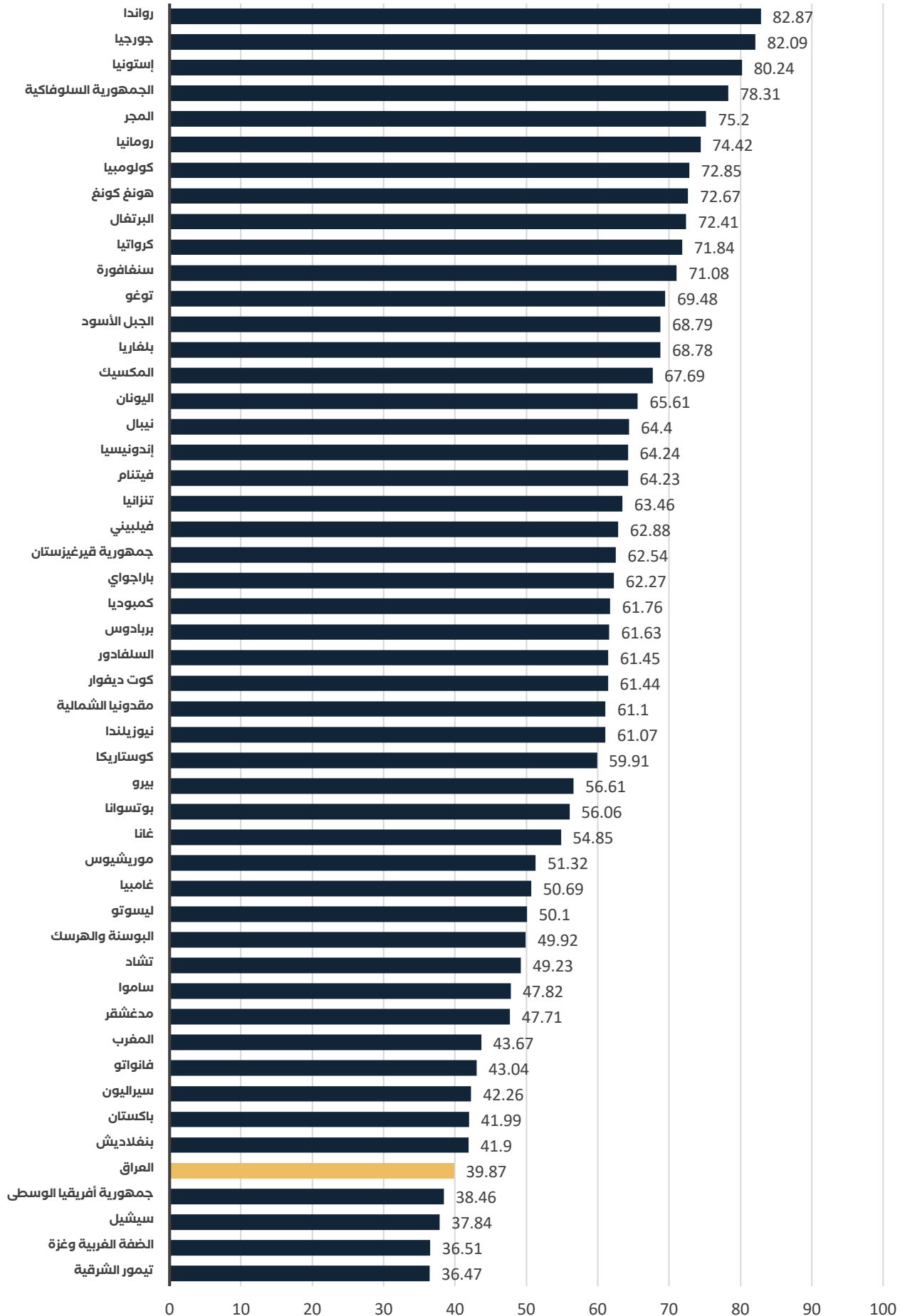
ثامنا- مؤشر حل النزاعات:

يقيس مؤشر حل النزاعات كفاءة وجودة حل النزاعات التجارية - تلك التي تنشأ في سياق الأعمال بين الشركات - عبر ثلاثة ركائز. تقيس الركيزة الأولى مدى كفاية التشريعات المتعلقة بكل من عمليات المحكمة وحل النزاعات البديلة، وتشمل 26 مؤشراً فرعياً تغطي الميزات القانونية الضرورية للمعالجة الفعالة للقضايا، وتسهيل حل المطالبات عبر الحدود، وإنشاء أماكن بديلة لتسوية النزاعات، وضمان الثقة في المؤسسات ذات الصلة، وتركز الركيزة الثانية على الهيكل التنظيمي القضائي، ورقمنة المحاكم وشفافيتها، فضلاً عن الخدمات المتعلقة بحل النزاعات البديلة، وتشمل 29 مؤشراً فرعياً تغطي تقديم الخدمات العامة بحكم الأمر الواقع. بينما تقيس الركيزة الثالثة موثوقية حل النزاعات، وتشمل 14 مؤشراً فرعياً تغطي الجوانب الآتية:

- (1) تصورات حول كون المحاكم مستقلة ونزيهة في حل النزاعات التجارية (83).
- (2) مؤشر تصورات المحاكم كقيد (59).
- (3) الوقت المستغرق في التقاضي أمام المحكمة (320 يوم).
- (4) تكلفة التقاضي أمام المحكمة (19% من قيمة المطالبة).
- (5) الوقت المستغرق للاعتراف بالحكم الأجنبي (30 يوم).
- (6) تكلفة الاعتراف بالحكم الأجنبي (5% من قيمة المطالبة).
- (7) الوقت المستغرق لإنفاذ الحكم النهائي (45 يوم).
- (8) تكلفة إنفاذ الحكم النهائي (1% من قيمة المطالبة).
- (9) تصورات حول التحكيم كبديل موثوق به للمحاكم لحل النزاعات التجارية/ غير متاح
- (10) تصورات حول الوساطة كبديل موثوق به للمحاكم لحل النزاعات التجارية/ غير متاح
- (11) الوقت المستغرق للتحكيم (أيام)/ غير متاح
- (12) تكلفة التحكيم (% من قيمة المطالبة) غير متاح
- (13) الوقت المستغرق للاعتراف بجائزة التحكيم الأجنبية (30 يوم).
- (14) تكلفة الاعتراف بجائزة التحكيم الأجنبية (11% من قيمة المطالبة).

وقد أحرز العراق درجة 40 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 46 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (8).

الشكل (8): مؤشر حل النزاعات



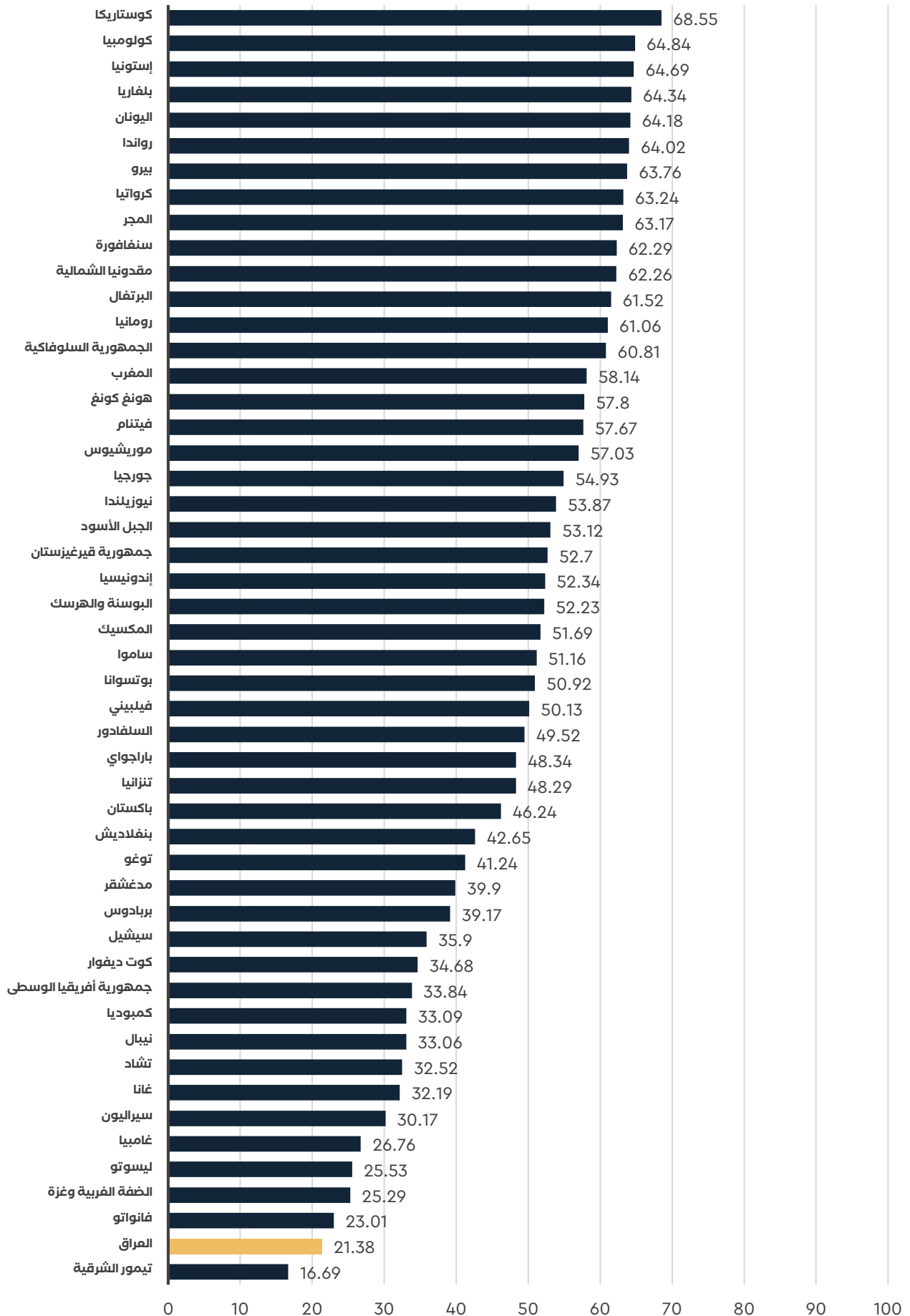
تاسعا- مؤشر المنافسة في السوق:

يقيس مؤشر المنافسة في السوق الممارسات الجيدة المتعلقة بإنفاذ سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية وسياسة الابتكار واللوائح التي تركز على تحسين المنافسة والابتكار في الأسواق حيث تكون الحكومة مشترتياً للخدمات أو السلع عبر الركائز الثلاث المختلفة. تقيس الركيزة الأولى جودة اللوائح التي تعزز المنافسة في السوق، وتشمل 93 مؤشراً فرعياً تغطي السمات القانونية للإطار التنظيمي الذي يمكن الشركات من المشاركة في ظروف السوق العادلة والابتكار، وحيث يمكن للشركات المشاركة في أسواق حكومية مفتوحة وتنافسية. وتقيس الركيزة الثانية مدى كفاية الخدمات العامة التي تعزز المنافسة في السوق، وتشمل 61 مؤشراً فرعياً تقييم التوفير الفعلي للخدمات التي تخلق مجالاً متساوياً للتعامل في الأسواق، والتي تعزز وتشجع الابتكار. بينما تقيس الركيزة الثالثة الكفاءة التشغيلية في تنفيذ الخدمات الرئيسية التي تعزز المنافسة في السوق (التي تعكس سهولة الامتثال للإطار التنظيمي والتوفير الفعال للخدمات العامة ذات الصلة المباشرة بالشركات التي تساهم عملياً في تعزيز المنافسة في السوق). وتشمل 20 مؤشراً فرعياً تغطي الجوانب الآتية:

- 1) الوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الوثائقية وتقديم إخطار إلى هيئة المنافسة (أيام)/ لا توجد ممارسة
- 2) الوقت اللازم لهيئة المنافسة لمراجعة المعاملة وإتمامها (أيام)/ لا توجد ممارسة
- 3) حصة السوق لأكبر منافس، باستثناء الشركات التي يكون سوقها الرئيسي دولياً (73%).
- 4) مؤشر تغير مستوى المنافسة عن العام الماضي (55).
- 5) نسبة الشركات التي لا يمكنها زيادة الأسعار أكثر من المنافسين دون خسارة العملاء (71%).
- 6) مؤشر صعوبة تغيير مزودي الإنترنت (76).
- 7) نسبة الشركات التي تبلغ عن أقل من اثنين من المنافسين في السوق الرئيسية لمنتجها الرئيسي (%) / غير متاح
- 8) نسبة الشركات التي تبلغ عن وجود ما بين اثنين وخمسة من المنافسين في السوق الرئيسية لمنتجها الرئيسي (8%).
- 9) نسبة الشركات التي تبلغ عن وجود أكثر من خمسة منافسين في السوق الرئيسية لمنتجها الرئيسي (92%).
- 10) نسبة الشركات التي تبلغ عن تنظيم أسعارها (38%).
- 11) الوقت اللازم لإتمام عملية شراء عقد أعمال في إجراء مفتوح (22 يوم).
- 12) الوقت اللازم لإتمام عملية شراء عقد خدمات في إجراء مقيد مع منافسة محدودة (22 يوم).
- 13) الوقت اللازم لإتمام التأهيل المسبق للمورد (أيام)/ لا توجد ممارسة
- 14) الوقت اللازم لإتمام المزاد الإلكتروني (أيام)/ لا توجد ممارسة
- 15) الوقت اللازم لإتمام اتفاقية إطارية بمرحلة ثانية تنافسية (22 يوم).
- 16) الوقت اللازم لتلقي الدفع بموجب عقد حكومي (61 يوم).
- 17) التصورات حول درجة صعوبة الامتثال لمتطلبات مناقصة العقد الحكومي (52).
- 18) نسبة الشركات المملوكة أو المدارة من قبل النساء من بين الشركات التي عقدت عقدًا حكوميًا في السنوات الثلاث الماضية (5%).
- 19) نسبة الشركات التي قدمت منتجًا/خدمة وعملية جديدة خلال السنوات الثلاث الماضية، وأنفقت على البحث والتطوير خلال السنة المالية الماضية (باستثناء الشركات الصغيرة) (4%).
- 20) نسبة الشركات التي حصلت على شهادة جودة معترف بها دولياً (8%).

وقد أحرز العراق درجة 21 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 49 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (9).

الشكل (9): مؤشر منافسة السوق



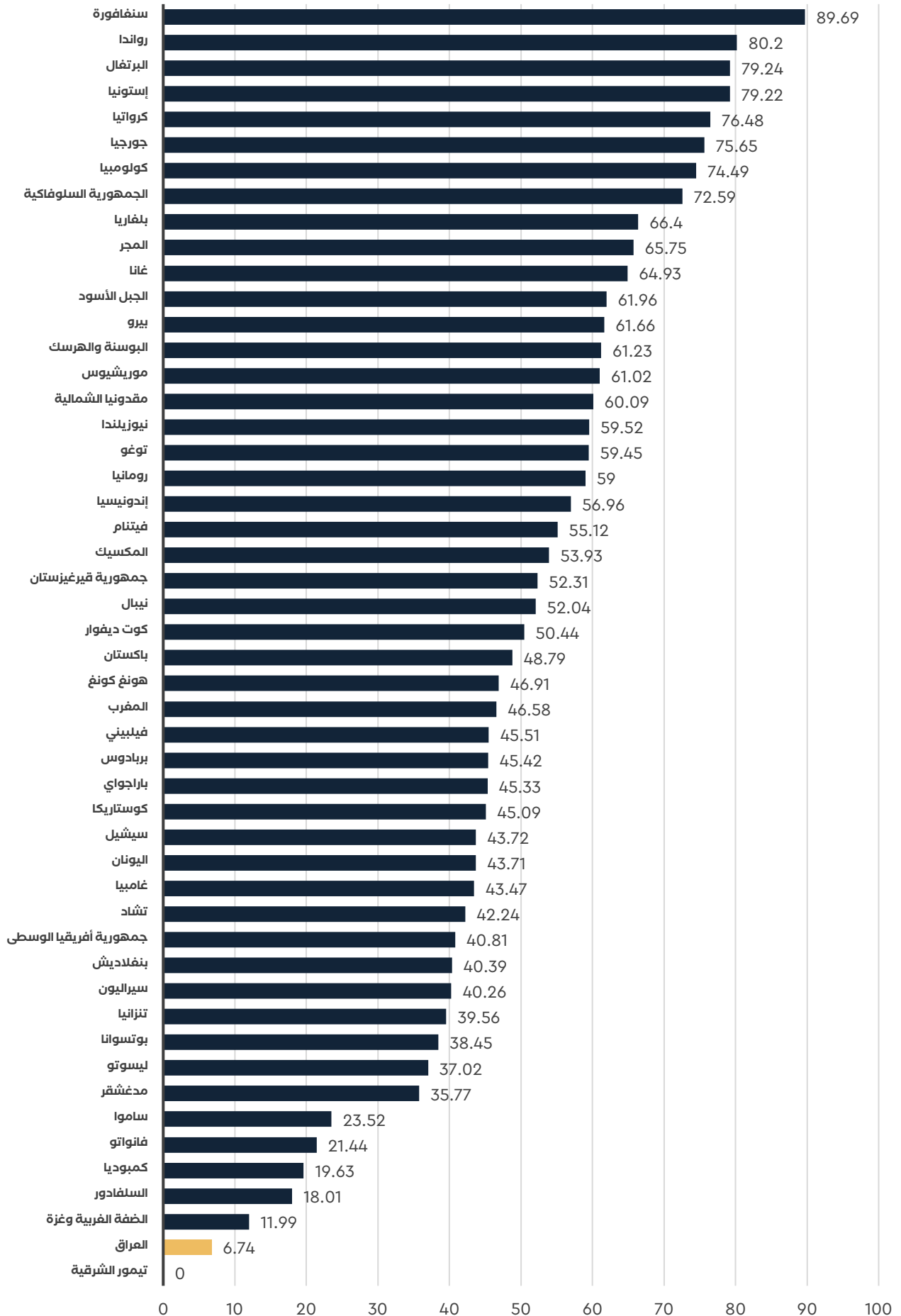
عاشرا- مؤشر الإفلاس التجاري:

يقيس مؤشر الإفلاس التجاري السمات الرئيسية لأنظمة الإفلاس على المستوى التنظيمي. كما يقيم البنية التحتية المؤسسية والتشغيلية المرتبطة بإجراءات الإفلاس (الخدمات القضائية)، فضلاً عن الكفاءة التشغيلية لإجراءات الإفلاس عبر ثلاثة ركائز. تقيس الركيزة الأولى جودة التنظيم المتعلق بإجراءات الإفلاس القضائي - التصفية وإعادة التنظيم، وتشمل 28 مؤشراً فرعياً تغطي السمات القانونية للإطار التنظيمي الضرورية لعمليات حل الديون المنظمة وأنظمة الدائنين والمدنيين الفعالة. وتقيس الركيزة الثانية جودة البنية التحتية المؤسسية والتشغيلية لإجراءات الإفلاس القضائي، وتشمل 17 مؤشراً فرعياً تقيم الجوانب الفعلية لآليات حل الإفلاس والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ الإطار القانوني للإفلاس. بينما تقيس الركيزة الثالثة الوقت والتكلفة اللازمين لحل إجراءات التصفية وإعادة التنظيم في المحكمة وتشمل 4 مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الآتية:

- (1) الوقت اللازم لحل إجراءات التصفية (أشهر)/ لا يوجد ممارسة
- (2) التكلفة اللازمة لحل إجراءات التصفية (% من القيمة السوقية للشركة)/ لا يوجد ممارسة
- (3) الوقت اللازم لحل إجراءات إعادة التنظيم (أشهر)/ لا يوجد ممارسة
- (4) التكلفة اللازمة لحل إجراءات إعادة التنظيم (% من القيمة السوقية للشركة)/ لا يوجد ممارسة

وقد أحرز العراق درجة 7 ضمن هذا المؤشر واحتل المرتبة 49 ضمن الاقتصادات الخمسين التي شملها التقرير كما موضح في الشكل (10).

الشكل (10): مؤشر إفلاس الأعمال



الخلاصة:

إن تسلسل العراق في مؤشرات جاهزية الأعمال العشرة لم يخرج عن الفئة الأخيرة حيث كان ترتيبه يتراوح ما بين بداية الفئة ونهايتها، وهذا يشكل بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص تحدياً كبيراً من أجل المضي في الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف المجالات، مع التركيز على المجالات المتعدنية جداً لاسيما فيما يتعلق بالضرائب، والمنافسة السوقية، ومعالجة حالات الإفلاس. كما أن هناك ضعف واضح في ركيزة الخدمات العامة ضمن المؤشرات العشرة جميعها. وهذا يتطلب العمل الجاد على رفع كفاءة الأجهزة الحكومية عموماً لرفع جاهزية الأعمال وتحسين المناخ الاستثماري بوصفه شرطاً ضرورياً لتحفيز الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.



East Gate Organization
for Sustainable Development
منظمة بوابة الشرق
للتنمية المستدامة



www.egciraq.org

[@](#) [f](#) [t](#) | @egciraq



+964 771 878 5050



info@egciraq.org